وقفة

▪ عالية طالب

ملوك مجلس النواب

ممثلو الشعب تغافلوا وتناسوا واقع العراق المثقل بالميزانيات الكمالية الضخمة وضعف الميزانية الاستثمارية والخدمية التي تعود بالنفع على المجتمع الذي انتخبهم ووضعهم في قلب امتيازات الرواتب غير المبررة بارتفاعها والسفرات السياحية التي تجعلهم يغيبون عن جلسات المجلس حين يصوت على قرارات مهمة فيفتقد تحقيق النصاب القانوني بسبب النضال الترفيهي الذي تسبب بإهدار (٧٢) مليارا و(٨٠٠) مليون دينار في الفصل التشريعي الذي انصرم وبواقع يشير إلى أن العراقية أهدرت بتغيب أعضائها (٩٥٢) مليونا و(٨٨٠) ألف دينار، فيما أهدر أعضاء كتلة دولة القانون (٥٥٠) مليونا، والائتلاف الوطني (٤١٩) مليون دينار، وأن إياد علاوي لوحده تسبب بهدر أكثر من (١٨٩) مليون دينار.

وأدار النواب الملوك ظهورهم لواقع بغداد المشوهة بمبانيها الآيلة إلى السقوط ومؤسسات الدولة الضاربة في تخلف إجراءاتها الخدمية والعمرانية والتطويرية، وضاعفوا من مصداقية بعدهم عن ملفات المواطن الشائكة والمتوغلة في البطالة والأمن المرتبك والحريات الورقية والتضخم المالي الذي يعيشه اقتصادنا والذي يبتلع أية مداخيل يجاهد مواطننا في الحصول عليها بساعات عمل تتجاوز ما تقره قوانين العمل المحلية والعالمية ، فقط ليؤمن لعائلته ما يحفظ ماء الوجه واليد من أن تمتد وتشحذ وتصطف مع طوابير المتسولين من الرجال والنساء الذين يصافحون وجوهنا ليل نهار في كل شوارع وأزقة العراق بكل محافظاته وعاصمته العتيدة .

منبع التغافل جاء من مطالبة عدد من النواب عفوا " ملوك " بشراء سيارات مصفحة لهم وفرضها بالموازنة الاتحادية فضلا عن مطالبتهم بمنحهم مخصصات نشاط اجتماعي.

فيما طالب عدد آخر منهم بتخصيص مبالغ لعلاجهم في أرقى المستشفيات العالمية ضمن الموازنة لأمراض بسيطة قد يتعرضون لها.

ولم ينس ملوك المجلس أن يتظاهروا إعلاميا بضرورة إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث ودعم الفقراء والمساكين!!

أي مجلس نواب لدينا؟ وكيف سيستلم المواطن المبتلى بسقوط أبنائه معاقين ومتضررين جراء الانفجارات التي اكتشفنا أن بعضها رئاسي ، كيف سيستلم رفض الجهات الصحية إرسال أولاده للعلاج خارج العراق لعدم توافر الإمكانيات الطبية المتطورة لإنقاذهم من الموت والغرق!! وكيف سيتعامل فقيرنا الذي يفترش الإشارات الضوئية مع فكرة المنافع الاجتماعية الهائلة التي يطلبها النواب !! وكيف سيقارن مواطننا موضوع أمنه وأمن أسرته التي تبدأ يومها بالبسملة وتنهيه بحمد الله بعد إن ينقضي دون أن يفقد قدما أو ذراعا أو رأسا أو روحا بسبب واقع أمني لا يوفر له أدنى الحمايات الحقيقية فيما يطالب أعضاء مجلس النواب بسيارات مصفحة قد يصل سعر البعض منها إلى مليون دولار !!

وان كان هناك من هدد بالاستقالة من مجلس النواب إن تمت الموافقة على هذه المطالب السريالية ، فلنا أن نحمد الله على وجود فرد من مجموع ٣٢٥ نائبا ما زال يدري بما يجري على المواطن والمجتمع وتلك مصيبة فما بالنا بالمصيبة الأكبر لمجموع ٣٢٤ نائبا !!!

أتباعه قدّموا ضمانات بعدم فتح مكتبه.. ولجنة الأمن تحذر من انتشار لمتشددين في الجنوب

حكومة ذي قار لـ(المدى): الصرخي شخصية مجهولة بالنسبة لنا

مجلس محافظة ذي قار...(ارشيف)

أكدت الحكومة المحلية في ذي قار، استمرار اعتقال أتباع رجل الدين محمود الحسني الصرخي، متهمة الأخير بحصوله على دعم دول الجوار لتحقيق أغراض سياسية، وقالت انه شخصية غير معترف بها من المراجع في النجف، يأتي ذلك في وقت أعربت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن مخاوفها من انتشار مجاميع مسلحة وصفتها بالمتطرفة في جنوب البلاد.

□ ذي قار / المدى

وفي تطور لاحق، ذكرت مصادر أمنية استهداف عدد من مكاتب المرجع الديني علي السيستاني في الناصرية وذي قار لكنها لم تخلف خسائر بشرية.

وكانت موجه من الاضطرابات قد شهدتها مدينة الرفاعي في ذي قار أمس الأول على خلفية افتتاح مكتب للصرخي، الأمر الذي عدته الحكومة المحلية مخالفا للقانون وقامت باعتقال ٥٠ من اتباعه.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان "إن المحافظة تشهد استقرارا امنيا بعد سيطرة القوات على الاحداث التي خلفتها فتح مكتب للصرخي امس الاول في مدينة الرفاعي من قبل اشخاص ليسوا من أهالي المدينة والأمر الذي سبب حرق هذا المكتب من قبل المحتجين وجرى اعتقال أتباع الصرخي ويجري التحقيق معهم".

وتابع موحان في مقابلة مع (المدى) امس "ان الحديث عن حرق مكاتب لحزب الدعوة في محافظتنا عار عن الصحة بالوضع طبيعي، وان حظر التجوال لم يستمر لأكثر من ساعتين أمس الأول وبعدها رفعته القوات الأمنية"، موضحا "ان المعتقلين قدموا تعهدات بعدم فتح المكتب مرة أخرى ولكن لا يزالون محتجزين الى حين اكمال التحقيقات معهم".وفيما يتعلق بسبب الخلافات بين الصرخي والحكومة وذي قار قال نائب رئيس مجلس المحافظة "لقد فتح مكتبه دون استحصال موافقة، فضلا عن انه شخصية مجهولة لا نعرف توجهاتها، فلم تعترف به المراجع الأربعة، وليس لديه مكتب في النجف، كما انه مدعوم من الجوار لتحقيق اغراض سياسية".

وخلص "ان اهالي محافظتنا لا يقبلون بدخول العناصر الغريبة الى مدنهم".

ونظم العشرات من أنصار الصرخي في محافظة ذي قار، امس، مسيرة شمال المحافظة تنديدا باستهداف مكتبه أمس الاول، فيما منعت القوات الأمنية المتظاهرين من دخول قضاء الرفاعي.

وذكرت مصادر صحفية امس، إن العشرات من أنصار رجل الدين محمود الحسني الصرخي نظموا، صباح امس، مسيرة انطلقت من قلعة سكر، ١٠٥ كم شمال الناصرية، متجهة إلى قضاء الرفاعي ٧٥ كم شمال الناصرية، منددين بعمليات حرق مكتب الصرخي في القضاء أمس الاول.

وأضاف المراسل أن المتظاهرين رفعوا لافتات حملت عبارات شجب واستنكار للاعتداءات التي طالت المكتب، معتبرين أنها لا تمت بأي صلة إلى الدين أو العمل السياسي، مشيرا إلى أن القوات الأمنية منعت المتظاهرين من دخول قضاء الرفاعي، فيما استمر المتظاهرون بالتظاهر على مشارف القضاء.

واتهم مكتب الصرخي القوات الأمنية في المحافظة بإعطاء الضوء الأخضر لعشرات الأشخاص لإحراق مكتبه، فيما أكد أنه تم اعتقال ٧٠ شخصاً من أنصاره، ثم أطلق سراحهم بعد ساعة، فيما أكد مسؤول المكاتب الإعلامية للصرخي، محمود السعداوي، أنه تم اعتقال وكيل الصرخي و٥٠ من أنصاره في ذي قار.

وكشفت اللجنة الأمنية النيابية ،عن ان مجاميع متطرفة تحاول اثارة العنف في المحافظات الجنوبية ،مطالبة الحكومة بتعزيز جهودها الاستخبارية لمتابعة منابع تلك المجاميع .

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء " هناك مجاميع متطرفة تحاول إثارة العنف في المناطق الآمنة في جنوب العراق وذلك يستدعي ان تعمل الاجهزة على مراقبة تلك الجماعات ومن يمولها.

وأوضح ان" ما حدث امس الاول يستدعي تطبيق حصر السلاح بيد الدولة ومنع تداوله ".

وفي تطور لاحق، تعرضت منازل ستة من معتمدي ومقلدي المرجع الديني علي السيستاني في محافظتي الناصرية والديوانية جنوب العراق الجمعة والسبت لهجمات بقنابل يدوية لم تؤد الى سقوط ضحايا.

ففي الديوانية، تعرض منزل الشيخ باسم الوائلي ممثل السيستاني فيها لهجوم بقنابل يدوية. كما تعرضت ثلاثة منازل اخرى تابعة لابرز مقلدي المرجع السيستاني لهجمات مماثلة لكن من دون اصابات، وفقا لمصادر امنية.

وفي قلعة سكر شمال الناصرية، ابلغت مصادر امنية وكالة فرانس برس ان السلطات عثرت على عبوة ناسفة قرب منزل الحاج فليح حسن ممثل السيستاني في المدينة، وتمكن فريق من مديرية مكافحة المتفجرات من تفكيكها.

وفي مدينة النصر شمال المدينة أيضا،عثرت الشرطة على قنبلة صوتية في الساعة السابعة من صباح السبت قرب منزل السيد علي الغرابي وكيل السيستاني هناك، وفقا للمصادر الأمنية ذاتها.

وقبيل الهجمات، اتهم الشيخ بلال الخفاجي المتحدث باسم الصرخي، ممثل المرجع السيستاني في منطقة الرفاعي شمال الناصرية بالوقوف وراء عملية إحراق المكتب في المنطقة.

وقال قائد شرطة محافظة ذي قار اللواء صباح الفتلاوي لفرانس برس "لدينا معلومات تفيد أن عددا من أنصار الصرخي قدموا من الديوانية الى الرفاعي في محاولة لإعادة فتح المكتب، وسنتعامل معهم بحزم".

وأكد "إرسال قوة من مكافحة الشغب الى قضاء الرفاعي".

الإفراج عن أربعة من موظفيها اتهموا بالتخطيط لاغتيال محافظ بغداد

السفارة الأميركية: سلمنا العراقيين ١٣١ دبابة أبرامز

□ بغداد / المدى

ذكرت السفارة الأمريكية أن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى العراق تجري وفق برنامج حكومة الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الخارجية والتي تتسم بالشفافية التامة وتخضع للمساءلة، فيما كشفت الإفراج عن ٤ من موظفيها تم اعتقالهم من قبل القوات الأمنية مؤخرا في بغداد بتهمة التخطيط لاغتيال المحافظ صلاح عبد الرزاق.

ونفى بيان للسفارة الأمريكية تلقت (المدى) نسخة منه امس السبت التقارير التي تحدثت عن ان الدبابات التي تم شراؤها من قبل الجيش العراقي لم يتم تسليمها إلى السلطات العراقية.

وأضاف ان "صفقة بيع الدبابات للجيش ليست مستثناة من الشفافية وهي خاضعة للمساءلة"، مؤكدة أنه "تم بالفعل تسليم أكثر من (٩٠) في المئة من هذه الدبابات، وأن الوجبة الأخيرة منها موجودة فعلاً في العراق وسوف يتم تسليمها قريباً".

وبين ان "مكتب التعاون الأمني مع العراق (OSC-I)، وهو مكتب تابع للسفارة الأمريكية في بغداد، سيقوم باستكمال إجراءات تسليم دبابات أبرامز M١A١ إلى العراق في غضون الأسابيع القليلة القادمة"، موضحا ان "الحكومة العراقية تعاقدت مع الولايات المتحدة الامريكية على شراء ١٤٠ دبابة من الولايات المتحدة وجميعها وصلت إلى العراق وتم تسليم ١٣١ منها بالفعل إلى الجيش العراقي وأصبحت الآن في حوزته".

ونوه البيان الى ان "الدبابات التسع المتبقية موجودة في العراق غير أنها في حوزة الولايات المتحدة، وينتظر مكتب التعاون الأمني مع العراق وصول بعض المكونات لهذه الدبابات ومن ثم تسليمها ليتم بذلك استكمال صفقة الشراء المتعاقد عليها مع الجيش العراقي وفقا لمعايير حكومة الولايات المتحدة".

وأشار الى ان "مكتب التعاون الأمني مع العراق سيقوم فور وصول هذه المكونات بتسليم الدبابات التسع المتبقية إلى الجيش العراقي خلال الأسابيع القادمة".

كما أعلنت السفارة ، أنها استرجعت الأميركيين الأربعة الذين اعتقلوا على يد أفراد حماية محافظ بغداد في كانون الثاني الماضي بسبب تجولهم في العاصمة وهم يحملون السلاح من دون علم السلطات المحلية، مؤكدة أنه تم حل المسألة في وقتها وبشكل "ودي".

وقال المتحدث باسم السفارة الأميركية في العراق مايكل ماكليلان في تصريحات صحفية امس"، إن "الأميركيين الأربعة احتجزوا ولكن لم يتم اعتقالهم".

وأكد ماكليلان أنه "تم حل القضية في وقتها وبشكل ودي"، مبيناً أن "الأميركيين سلموا إلى السفارة بسرعة".

وكان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق قد أعلن، في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢، عن اعتقال أربعة أميركيين مسلحين بينهم امرأتان أثناء تجولهم في سيارة قرب منزله، وأضاف أنه تم اقتيادهم إلى مقر اللواء السادس في منطقة الكاظمية للتحقيق معهم، فيما أشار إلى أن سيارة دبلوماسية تابعة للسفارة الأميركية يستقلها ثلاثة أميركيين وصلت إلى المقر بعد نحو ١٥ دقيقة، كما هدد بقتل أي مجموعة أخرى مهما كانت جنسيتها في حال تكرر هذا الخرق.

ثم أكد المحافظ بعد خمسة أيام أن السفير الأميركي في بغداد جيمس جيفري قدم له اعتذاراً على خلفية القضية، لافتاً إلى أن الاعتذار جاء بعد إنذار السفارة، من دون أن يعطي أي تفاصيل بشأن نتائج التحقيق أو ما إذا كان قد تم الإفراج عن الأميركيين الأربعة أو لا.

وتعتبر السفارة الأميركية في بغداد أضخم سفارة للولايات المتحدة في العالم، بسبب ضخامة المساحة المقامة عليها وحرمها الأمني المحيط بها ومبانيها، فقد أقيمت في أحد القصور الرئاسية لرئيس النظام العراقي السابق، فضلاً عن ضخامة عدد الدبلوماسيين المخصصين للعمل فيها، الأمر الذي يعطي انطباعاً عن دور كبير للسفارة في تسيير دفة الأمور في العراق بعد تسليم السلطة، وقد أعلنت واشنطن (في ٨ شباط ٢٠١٢) عن خطة لخفض عدد العاملين في سفارتها ببغداد، مؤكدة وجود ١٦ ألفاً حالياً بين دبلوماسيين ومتقاعدين.

أبرامز.. ارشيف

البرلمان ينهي القراءة الثانية للعفو العام.. وإقراره بحاجة لوقت

□ بغداد / المدى

أنهى مجلس النواب أمس القراءة الثانية لمقترح العفو العام، في وقت لم تتفق الكتل السياسية على صيغة معينة لإقراره، وبالتالي يحتاج وحسب لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، الى وقت من اجل التصويت عليه.

وكان مشروع قانون العفو العام قد أثار جدلا بين الكتل السياسية خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري، وذلك لمطالبة دولة القانون بتعديل بعض فقرات المشروع التي تحدد الفئات التي يشملها العفو من عدمها.

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح خص به (المدى) أمس "انهينا أمس القراءة الثانية لمقترح العفو العام، في وقت تستمر الخلافات على اغلب بنوده، فالكتل السياسية لم تتفق حتى اللحظة على صيغة معينة من اجل إقراره".

يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف مشروع قانون العفو العام بأنه يشكل " انتكاسة " في تاريخ السياسيين والأحزاب، عازياً السبب إلى أن " مشروع القانون يظهر السلطة التشريعية كأنها مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين".

ويرى طه "أن المقترح أخذ بعدا سياسيا، أكثر مما هو اجراء قانوني، وبالتالي فإنه سيشكل خطوة وعاملا مهما نحو اخراج الكثير من المجرمين بين الحين والاخر بحجة اقرار قانون للعفو العام".

وتابع عضو لجنة الامن والدفاع "كان الأجدى بالكتل السياسية إيجاد حل لمسألة الاعتقالات العشوائية بدلا من اقرار هذا القانون، لان السجون مليئة بالمشتبه بهم".

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية

وحول طبيعة الخلافات يقول طه "انها على ٥ مواد اغلبها تتعلق بالمشمولين به، فالكثير من بنود هذا القانون تتسم بالمطاطية، فلا نعرف من هو المتهم بالجرائم الإرهابية الذي يستثنى من هذا القانون، وكذلك الحال بالنسبة للمتهمين بجرائم تمس امن الدولة".

وكانت لجنة حقوق الإنسان النيابية قد صرحت في كانون الاول الماضي انها ستقدم في جلسة مجلس النواب المقبلة اعتراضا الى رئاسة المجلس لعدم إشراكها في اعداد مسّودة قانون العفو العام واقتصارها على اللجنة القانونية.وقالت عضو اللجنة اشواق الجاف إن لجنتها طالبت ان تشتركَ في اعداد مسودة قانون العفو العام قبل مناقشتها خلال الجلسات المقبلة، موضحة ان اصرار لجنة حقوق الانسان على المشاركة في وضع الملاحظات وإعداد المسودة قبل قراءتها هدفُه تحقيقُ نوع من التوازن بين ذوي الضحايا والسجناء وتجنيبُ الصدام بينهما ويواجه مشروعُ قانونِ العفو العام اعتراضات واسعة من جانبَ بعض الكتل السياسية ما ادى إلى تأخر اقراره من قبل مجلس النواب.

وتضمن جدول اعمال جلسة البرلمان أمس السبت ثمانية مشاريع لقوانين من بينها القراءة الأولى لثلاثة مشاريع هي مشروع قانون تمديد خدمة القضاة ومشروع قانون ومشروع قانون انضمام العراق إلى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول أخرى ومشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاق المبرم بين جامعة الدول العربية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية لإنشاء الصندوق المكسيكي للتعاون الدولي من اجل التنمية عام ٢٠٠٦ ".